

المشهد السياسي في المغرب دلالات النتائج وسيناريوهات المسار الديمقراطي

الموقع

www.alsiasat.com

info@alsiasat.com











بهاء محمود

باحث في النظم السياسية العربية

تمهيد

أُجريت الانتخابات التشريعية المغربية يوم ٨ من سبتمبر الجاري، والتي مثّلت الاستحقاق الثالث منذ تعديل الدستور المغربي ٢٠١١ إبّان الحراك العربي أو ما سُمّي بثورات الربيع العربي، والتي على إثرها عدّل عاهل المغرب الدستور؛ ليصبح اختيار رئيس الوزراء من قبل الحزب الفائر بالأغلبية، مع منحه بعض الصلاحيات وبقاء الكثير من السلطات والوزارات السيادية في يد القصر.

الانتخابات جاءت وسط أجواء متغيّرة عن الدورتين السابقتين في ٢٠١١، و٢٠١٦، ما بين تعديل قانون انتخابي لاقى انتقادات من القوى السياسية، وارتفاع معدلات البطالة وتراجع السياحة، وتداعيات وباء كوفيد ٢٠١٠، بخلاف الأزمات السياسية الداخلية والخارجية. النتائج أفرزت تغيّرًا في خريطة القوى الحزبية من صعود التيار الليبرالي والمحافظ على حساب التيار الإسلامي (العدالة والتنمية)، مع تقدّم نسبي لليسار؛ الأمر الذي يخلق تحالفات حكومية بديدة، واستبدال قوى المعارضة.

أولاً: السياق الحاكم للانتخابات:

تُعدُ الأجواء السابقة لأي استحقاق انتخابي عاملًا مؤثرًا في مخرجات العملية الانتخابية سواء تلك المختصة ببرامج الأحزاب، أو حالة الاستقطاب السياسي، أو النظام الانتخابي، أو الظروف الاقتصادية وغيرها من عوامل محددة بشكل كبير في النتائج، ويمكن إبراز أهم العوامل التي أثرت في الانتخابات التشريعية المغربية كما يأتي:

ا. تعديل القانون الانتخابي:

في ١٧ مايو ٢٠٢١م نشرت الجريدة الرسمية بالمغرب١، تعديلات القانون الانتخابي الجديدة، والتى جعلت توزيع المقاعد تحسب بواسطة قاسم حسابي يقسم عدد الناخبين المسجلين فى الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة، على عكس النظام السابق الذي يحسب توزيع المقاعد بناء على الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية. تعديل القاسم الانتخابي صوّت عليه بالموافقة ١٦٢ صوتًا من المعارضة والائتلاف الحاكم أيضًا، فيما رفضه ١٠٤ أعضاء من حزب "العدالة والتنمية"؛ ممّا يعنى أن الحزب صاحب المقاعد الأكبر في البرلمان المغربي لم يستطع السيطرة على الائتلاف الذي يقوده، ولا على كل نوابه البالغين ١٢٥عضوًا؛ حيث إنه تخلُّف عنه ٢١عضوًا، ربما يكون ذلك بسبب الانقسام الداخلي على سياسات الأمين العام السابق "سعد الدين العثماني". كانت مبررات "العدالة والتنمية" في رفضه للقاسم الانتخابي أنه يساعد على تفتيت البرلمان، كما أنه يجازي الأحزاب التي ليس لها قاعدة شعبية٬

٢. مؤشرات اقتصادية سلبية:

أجريت الانتخابات المغربية وسط أوضاع اقتصادية يمكن القول عنها أنها سيئة؛ مردّها الأساسي تداعيات وباء كوفيد ١٩، والتي بسببها تراجعت السياحة، وزادت معدلات البطالة من ١٩٠٪ في ١٩٠٦م لتصل بنهاية ٢٠١٠م لمعدل ١٩٠٪، وخلال النصف الأول من العام الجاري أي قبل عقد الانتخابات بثلاث أشهر بلغت النسبة قبل عقد الانتخابات بثلاث أشهر بلغت النسبة

٣. تراجع التيار الإسلامي في المنطقة:

قبل الانتخابات المغربية، كان حزب العدالة والتنمية آخر ممثّل رسمي موجود لتيار الإسلام السياسي في حكومة عربية، عقب الأزمة التونسية وحل البرلمان، وخسارة حركة مجتمع السلم في الجزائر الانتخابات، ومن قبلهم خروج حزب "الحرية والعدالة" المصري الظهير السياسي لجماعة الإخوان المسلمين من المشهد السياسي المصري منذ ٢٠١٣م، وبقاء الأوضاع في ليبيا كما هي دون حسم. بالإضافة لما سبق خسر "العدالة والتنمية" انتخابات الغرف المهنية في أغسطس الماضي ٢٠٢١م، ولم يحصل سوى على ٤٩ مقعدًا فقطئ.

٤. حملات انتخابية إلكترونية:

تماشيًا مع أزمة وباء كوفيد ١٩ كان محظورًا أن تتجاوز التجمعات الانتخابية ٢٥ فردًا، كما جري حصر الحملات الميدانية في ١٠ أفراد فقط، وبالتالي كان اللجوء لخيار مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع الأحزاب الالكترونية الحل الأفضل؛ لنشر برامج الأحزاب ودعاياتهم وشعاراتهم. ويذكر أن حزب التجمع الوطني للأحرار أنفق خلال الست أشهر السابقة

⁽۱) تعديلات القانون الانتخابي، الجريدة الرسمية عدد ٦٩٨٧، مادة رقم ٨٤، صفحة ٣٤٠٧.

⁽۲) بأربع مستجدات تنظيمية كيف تأتى الانتخابات العامة في المغرب؟، TRT عربي، https://cutt.us/F90oT.۲۰۲۱

⁽¹⁾ نتائج انتخابات الغرف المهنية، موقع البوابة الوطنية المغربية. https://cutt.us/JyxbC



للانتخابات حوالي ٢٧٠ ألف دولار على الحملات الدعائية عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، وأنفق في الفترة الممتدة بين ٢٩ أغسطس و٤ سبتمبر حوالي ٦٥ ألف دولار، في حين إجمالي إنفاق حزب الاستقلال الذى حل ثالثا في الترتيب ، ٢٩ ألف دولار فقط ، بما يعنى حزب التجمع الوطني للأحرار أنفق ٩ أضعاف إنفاق حزب الاستقلال، أما بقية الاحزاب فمجمل إنفاقها بلغ ٢٦ ألف دولار منها ٨ ألف دولار أنفقها حزب الاصالة والمعاصرة بالتقدم والاشتراكية ، ٥٠ دولار , ١٠٠٠ دولار حزب العدالة والتنمية، وبقية الاحزاب أنفقت الباقي ٠٠ العدالة والتنمية، وبقية الاحزاب أنفقت الباقي ٠٠.

ثانيًا: مؤشرات ودلالات النتائج:

شهدت الانتخابات التشريعية المغربية زيادة نسبة المشاركة على عكس ما توقع البعض؛ حيث زادت النسبة من ٤٠٠٪ في انتخابات ٢٠١٦، م، لتصل إلى ٥٠,١٨ أفي انتخابات ١٢٠٢، في المزاج فيما عكست النتائج النهائية تغيرًا في المزاج العام للناخب المغربي يمكن رصده عبر المقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية الثلاث من بين نتائج كما يلي:

توزيع عدد المقاعد للنتائج النهائية للانتخابات التشريعية حسب احصائيات وزارة الداخلية بالمغرب

النتائج عبر الاستحقاقات الانتخابية			. •11	. 11
١٢٠٢م	7117م	١١٠٢م	التوجه	الحزب
1.7	47	07	ليبرالي-يمين وسط	التجمع الوطني للأحرار
٨٦	1.7	٤٧	يجمع عدة ايدلوجيات	الأصالة والمعاصرة
٨١	٤٦	7.	يميني وسطي	الاستقلال
40	۲.	49	يساري	الاتحاد الاشتراك <i>ي</i> للقوات الشعبية
79	~~	44	وسط-يمين	الحركة الشعبية
71	17	١٨	يساري- شيوعي	التقدم والاشتراكية
1 ^	19	77	ليبيرالي	الاتحاد الدستوري
14	170	1. V	إسلامي- يميني	العدالة والتنمية

⁽٠) عبد المجيد أمياى، "عشية الانتخابات كم أنفقت أحزاب المغرب على الدعاية الرقمية"، الاناضول. https://cutt.us/aREIK

⁽¹⁾ بيان وزارة الداخلية المغربية حول نتائج الانتخابات البرلمانية المغربية، فرانس https://www.youtube.com/watch?v=IH65G6P_4FY .۲ ٤



ممّا سبق نلاحظ أولًا؛ صعود شعبية الأحزاب الليبرالية واليمينية بما يزيد عن الضعف (التجمع – الاستقلال) مع ثبات نسبي عند (الحركة الشعبية – الاتحاد الدستوري). ثانيا؛ اقتراب القوى اليسارية إلى ما سبق عهدها في انتخابات القدم (الاتحاد الاشتراكي – التقدم والاشتراكية).

ثالثًا؛ تراجع حزب الأصالـة والمعاصـرة بمقدار ٨٪، وخسارة العدالـة والتنميـة حوالـي ٩٠٠ مـن مقاعدها، ويعزو خسارة الأصالة والمعاصرة ما بين الأزمات الداخلية، والميل العام نحو الأحزاب التقليدية ما بين اليسار واليمين، بخلاف الأصالة والمعاصرة الذي يجمع عدة حركات وأيدولوجيات متباينة. أما عن خسارة حزب العدالة والتنمية فتعود مقدمة إلى الإخفاق الذي واجه حكوماته طوال عشر سنوات في ملفات الفساد والبطالة من جانب، وقراراته التي أضرّت بالشرائح الاجتماعية من الطبقتين الوسطى والدنيا لاسيما رفع سن التقاعد، وخفض الأجور، وتقليص الدعم، وبالإضافة لما سبق تقنين القنب الهندى؛ مما جعل هناك توجّهًا عامًا للتحوّل عن الحزب الذي يحمل مرجعية إسلامية، وعدم قبول شعاراته ومبرراته في إسقاط إخفاقه على القوي الأخرى المشاركة لـهُ فـى الحكـم والأخرى التـى وصفها بالمفسدة.^

ثالثًا: خسارة حزب العدالة والتنمية وتداعياتها:

تعددت الأسباب التي جاءت وراء خسارة العدالة والتنمية ما بين داخلية متعلقة بالحزب ومكوناته، وما بين الأداء العام للحكومة المغربية برئاسة "سعد الدين العثماني"، ورغم أن القراءات حمّلت العدالة والتنمية نتيجة الأوضاع الاقتصادية إلا أن القراءة المعمّقة تعطى وجهًا آخر للمشهد؛ ومن ثمّ نتائجه. ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

ا. تشكيل الحكومة:

عقب فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٦ بدأ الرئيس الأسبق للحكومة المغربية "عبد الإله بن كيران" مشاوراته لتشكيل ائتلاف يكمل النصاب البالغ ١٩٨ مقعدًا. خلال خوسة أشهر لم يستطع بن كيران تشكيل ائتلاف مع حليفه الرئيسي حزب التقدم والاشتراكية، رغم موافقة حزب الاستقلال الذي جاء ثالثًا في ترتيب الانتخابات المغربية بعد الأصالة والمعاصرة الذي؛ رفض دخول الحكومة. فيما تكوّنت جبهة ترأسها عزيز أخنوش رئيس حزب "التجمع الوطنى للأحرار"، ترفض دخول حزب "الاستقلال" الائتلاف وترغب في ضم "الاتحاد الاشتراكي" بدلًا منه، وهو ما رفضه بن كيران؛ ليتدخل الملك في ١٧ مارس ۲۰۱۷ ، ویعفی بن کیران، ویسند بدلًا منه "سعد الدين العثّماني" الذي من جانبه وافق على شروط أخنوش وحزبه، علمًّا بأن التجمع الوطني للأحرار جاء في الترتيب الرابع بـــ ٣٧ مقعدًا فقط، ومع ذلك كان المتحكم الرئيسي في تشكيل الحكومة بعد تمسكه بالوزارات الاقتصادية والتنموية.

تشكّلت الحكومة المغربية وحصل عزيز أخنوش على وزارة الزراعة والفلاحة، فيما حصل ثلاثة من أعضاء حزبه على وزارات: (الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والأخضر) للوزير مولاي حفيظ، و(الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة) لمحمد بن شعبون، فيما حصلت السيدة نادية فتاح على وزارة (السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي)، وطبقًا للتقليد المتبع في تشكيل الحكومات المغربية يعيّن الملك الوزارات السيادية مثل الخارجية والداخلية والأوقاف. أمّا عن حزب العدالة والتنمية الحزب الفائز بالأغلبية فلم يحصل على أي وزارة ذات

بعد اقتصادي سوى "الطاقة والمعادن"، بالإضافة لوزارات أخرى مثل التضامن والعدالة الاجتماعية(١٠٠). الثابت من تشكيل الحكومة مسألتان: الأولى؛ أن العدالة والتنمية لم يكن له يـدٌ حقيقيـة فـى الأداء الاقتصـادي للحكومـة التي يترأسها، ومن ثم لو أن هناك إخفاقًا يتحمله الملك وحزب التجمع الوطنى للأحرار، على عكس ما يوجّه للعدالة والتنمية من تحميلها مسؤولية الأوضاع الاقتصادية السيئة، والتي جزء منها مرده لتداعيات وباء كوفيد ١٩. المسألة الثانية؛ أن امتلاك العاهل المغربي قدرة على التدخل في تشكيل الحكومة واختيارات وزارت بعينها، ثمّ تحكُّم التجمع الوطني للأحرار (القريب من القصر الملكي) بزمام الائتلاف ضمنيًا يعنى أن العدالة والتنمية ورئيسها السابق العثماني بمثابة سكرتير منتخب، وليس رئيسًا للوزراء في دولة نظامها سياسي هجين.

٢. الانقسام الداخلي وتأثيره:

مُثّل إعفاء بن كيران من تشكيل الحكومة المغربية انقسامًا داخل العدالة والتنمية؛ لاسيما وأن الذي تولي خلفه رجل توافقي وهو العثماني، الذي بدا مهادنًا للقصر في كل شيء على حساب قواعد الحزب الشعبية ومكانته؛ بداية بموافقة العثماني على تطبيع المغرب مع إسرائيل على عكس موقف بن كيران، مرورًا بالعجز عن التصدي لتقنين القنب الهندي، ونهاية بقرارات زيادة سن التقاعد وغيرها من التوجّهات التي قسمت الحزب وأثّرت على شعبيته؛ حيث بدا أن الحزب يملك خطابًا متناقضًا على عكس عكس توجهاته.

أمّا على مستوى تداعيات خسارة العدالة والتنمية فقد تزامن ذلك مع تراجع في مجالس الجماعات والمقاطعات؛ حيث جاءت في الترتيب الثامن، وحصلت فقط على ٧٧٧ مقعدًا؛ حيث تصدّر الترتيب أحزاب التجمع الوطني للأحرار بــ

٩٩٩٥ مقعدًا، والأصالة والمعاصرة بــ ٩٩٩٥ مقاعد، والاستقلال بــ ٥٦٠٠ مقعد، وبالتالي فإن مرتبة العدالة والتنمية لم تختلف في البرلمان عن المحليات، فضلًا عن خسارته في الانتخابات المهنية؛ ممّا يعنى أن هناك خسارة عامة للعدالة والتنمية على كافة الأصعدة الانتخابية. الأمر الذي انعكس بداية على المشهد الداخلي للحزب من استقالة الأمانة العامة برئاسة رئيس الوزراء "سعد الدين العثماني" الذي لقي انتقادات من الزعيم السابق للحزب والحكومة عبد الإله بن كيران، محمّلًا العثماني نتيجة خسارة الحزب، وهو ما جعل كيران يدرس العودة مرة أخرى لمكانته السابقة. ١١

أما على مستوى مكانة العدالة والتنمية في الحياة السياسية فجليٌ أن مقاعد الحزب لنّ تمكّنه من تشكيل جبهة معارضة قوية، إلا لو تحالف مع حزب "الأصالة والمعاصرة"، حال خرج الأخير من الائتلافات الحكومية المحتملة. كما أن العدالة والتنمية بمفرده لا يستطيع تشكيل كتلة نيابية، والتي تتطلب ٢٠ مقعدًا على الأقل. ومن ثمّ لن يكون هناك دور أو وزن للعدالة والتنمية كقوى معارضة في البرلمان المغربي. وتبقّي أن سيناريوهات وضع ومستقبل العدالة والتنمية مرهونٌ بسياقين: الأول؛ هو إخفاق الحكومة القادمة خلال الخمس السنوات الآتية في إصلاح الأوضاع الاقتصادية، وتبنّي مطالب الطّبقتين الوسطى والدنيا، والسياقُ الثاني؛ هـو قـدرة العدالة والتنمية على تبنى خطاب مغاير جديد يضع حلولًا وبرامجَ قادرة على المنافسة على السلطة، وعدم اعتماد سياق الخطاب الديني الذي لم يعد مقبولا على المستوى الداخلي في المغرب أو في الإقليم عامّة؛ في ظل عدم وجود تجربة ناجحة اقتصاديًا قادها التيار الإسلامي في المنطقة، لاسيما مع الاحتجاجات الأخيرة بتونس، والتى جاءت اعتراضا على سياسات وإدارة حركة النهضة. ومن ثمّ تُعدّ النتائج الحالية لحزب



العدالة والتنمية في البرلمان بمثابة العودة للوراء مرة أخرى إلى ما قبل التأسيس عام ١٩٦٧م؛ كون مشاركة الحزب الحالية هي الأسوأ منذ دخول البرلمان المغربي لأول مرة عام ١٩٩٧م عندما حصد الحزب حينها ٩ مقاعًد. ١٢

رابعًا: تشكيل الحكومة ومستقبل التحوّل الديمقراطي.

السمة الرئيسية في الأحزاب المغربية هي غلبة البرجماتية على الأيدلوجية، ولعل تاريخٌ الائتلافات الحكومية خير شاهد؛ فالحكومة الحالية مكوّنة من تيارات (إسلام سياسي + الليبرالي+ الوسط اليسار)، وبالتالي مع خروج حزب العدالة والتنمية من الائتلاف الحاكم تظل التعددية الأيدلوجية مستمرة، الفارق فقط في تبدّل المقاعد بين المعارضة والائتلاف الحاكم، فى ضوء معيارين: الأول؛ أن القوانين المنظّمة قد حددت الحد الأدنى للكتلة النيابية عند ٢٠ مقعدًا، وهو ما لا يتوفر حاليًا عند حزب العدالة والتنمية؛ بما يعنى أنها لا تمثل صوت معارضة قوى يعول عليه، والمعيار الثاني؛ أن الأغلبية اللازُّمـة لمنحـة الثقة للحكومـة ١٩٨ مقعدًا؛ وهو حجم لم يصل إليه أيّ من الأحزاب مطلقًا، في ضوء أن الدستور المغربى يلزم الملك اختيار رئيس الوزراء من الحزب الفائز بأكبر المقاعد، وهو حاليًا وزير الزراعة ورجل الأعمال "عزيز أخنوش" رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، وتبدو حتى الآن الائتلافات الممكنة كالآتى:

ا. ائتلاف القصر:

في مقدمة النتائج تصدّر حزبَي "التجمع الوطني للأحرار" الذي تأسس عام ١٩٧٧م على يد "أحمد عصمان" صهر الملك الراحل الحسن الثاني، وحزب "الأصالة والمعاصرة" الذي أسسّه "فؤاد عالي الهمة" مستشار الملك محمد السادس

عام ٢٠٠٨م، وهما يملكان ١٨٨ مقعدًا، ويحتاجان فقط لعشرة مقاعد يمكن الحصول عليها من بقية الأحزاب الأخرى مثل: (الاتحاد الدستوري - والاتحاد الاشتراكي - والحركة الشعبية).

٢. الائتلاف الكبير:

الائتلاف الحكومي الثاني المرجح هو ضمّ الأحزاب الثلاثة المتصدّرة (التجمع الوطني للأحرار - والأصالة والمعاصرة- والاستقلال) بمجموع مقاعد ٢٦٩ مقعدًا، مع إتاحة الفرصة لضمّ أحزاب أخرى ما عدا حزب العدالة والتنمية غير المرجّح ضمّه لأي ائتلاف. وقد أعلن مبدئيا عن حصول توافق في هذا الاتجاه في انتظار مصادقة رسمية من قبل البرلمان والقصر. وفي صورة عدم حصول اعتراضات جوهرية يبدو هذا السيناريو الأكثر قابلية للتنفيذ.

٣. ائتلاف الليبراليين:

في صورة تعثر الائتلاف المعلن عنه من قبل رئيس الوزراء المكلّف ورئيس حزب "التجمع الوطني للأحرار" عزيز أخنوش، واذا رغب في تشكيل حكومة متقاربة فكريًا، وحتى يتكون ائتلاف أكبر يمكن ضمّ حزب الحركة الشعبية، وحزب الاتحاد الدستوري؛ ليكون إجمالي مقاعد الليبراليين واليمين الوسط حوالي ٢٣٠ مقعدًا، وهـو حدٌ كافٍ لمنح الثقة وتكوين حكومة متجانسة. حتى لو انضمت أحزاب من اليسار؛ فلن تكون ذات قوى تمنع قيام حكومة موحّدة الفكر والتوجّه.



على مستوى مستقبل التحوّل الديمقراطي في المغرب عقب خروج حزب العدالة والتنمية من المشهد السياسي، فإن ثمّة محددات توضّح المسارات المحتملة في المغرب، والتي يجب الأخذ بها في الحسبان عند تقييم التجربة المغربية ومنها:

١. الدستور المغربي والملك:

طبقًا لصلاحيات الملك في الدستور المغربي بوضعه فوق مسألة النقد والمحاسبة، ومع وجود صلاحيات كبيرة له تجعله يملك سلطة حل البرلمان، والتدخّل في تشكيل الحكومات، والاحتفاظ بالوزارات السيادية، مع تقديم مبادرات في عدد من المجالات يتحكم بها في مجمل المشهد العام؛ يمكن القول أن النظام المغربي لا يُعدُ نظامًا برلمانيًا تقليديا، ولا يعدُ ملكية دستورية بالمعنى المتعارف عليه سياسيًا، وبالتالي افتقد مبدئيًا سمات النظام الديمقراطي؛ كون أي انتخابات تأتى ومهما تغيرت نتائجها فإن الحاكم الرئيسـى للمشهد هو الملك، وبالتالى هو المسؤول الأول والأخير عن الأوضاع الاقتصادية فى المقام الأول، وليس حزبًا بعينه؛ ولذا فإن أيّ تحوّل ديمقراطي حقيقي يلزمه تغيّر النظام السياسي برمّته سواء بتحويله لنظام رئاسي واضح، أوّ برلماني أو حتى ملكية دستورية يملك فيها الملك ولا يحكم.

٢. برجماتية الأحزاب:

تُعدُ تجربة ألمانيا استثناءً في تشكيل حكومة ائتلافية من حزبين لهما أيدولوجيات مختلفة (محافظين+ اشتراكيين) فيما عدا ذلك لا تنجح تلك الائتلافات غير المتوافقة، وهو ما يؤثر بالفعل على شعبية الأحزاب من جانب، وعلى تجانس الحكومات من جانب آخر، ولعل تجربة المغرب خير دليل فالحكومات المغربية غير المتجانسة بُنيتْ على سياقين: الأول؛ برجماتية الأحزاب وتخليها عن التزامها الأيديولوجي أو برامجها وقواعدها الشعبية، والثاني؛ الحرص على رضى الملك؛ وبالتالي المحرّج النهائي دولة على رضى الملك؛ وبالتالي المحرّج النهائي دولة

بلا أحزاب حقيقية، وتحوّلُ ديمقراطي غير مكتمل.

إجمالا يمكن القول إن التجربة التعددية المغربية لم تحسم بعد صراعات الانتقال الديمقراطي الأساسية، وأن تعثر حزب العدالة والتنمية ساهم في رجوع المشهد السياسي المغربي برمّته لما قبل ٢٠١١م، وفعليًا -وبغض النظر عن شكل الحكومة القادمة حال تأكيد الائتلاف الحكومي المعلن-فإننا سنكون أمام حكومة تقريبًا بلا معارضة برلمانية ولو صُورية. أمّا في صورة استبعاد حزب الأصالة والمعاصرة من الْأئتلاف الحكومي القادم؛ نظرًا لتوتّر العلاقات مع حزب التجمع الوطني للأحرار، على خلفية توجيه الأصالة اتهام التجمع الوطنى بشراء الأصوات، ممّا يجعله منطقيًا يمكن أنّ يكون خارج التشكيل القادم؛ فإنه يمكن على الأقل اعتبارها معارضة تكمل المشهد، وإن كانت المؤشرات الحالية لا تبرهن على ذلك.



- "تعقيدات تشكيل الحكومة المغربية وتأثيراتها على مستقبلها السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/article/588
 - "كيف غيرت انتخابات ∧أيلول\سبتمبر الخارطة السياسية في المغرب"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،
- https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/How-Have-the-8-Septemb er-Elections-Transformed-the-Political-Map-in-Morocco.aspx
 - انحسار مستمر، ابعاد تراجع الاخوان المسلمين في نتائج الانتخابات البرلمانية المغربية "، العدد https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6611 ، ۲۰۲۱، ۱۳۳۰
 - "نتائج الانتخابات التشريعية المغربية ١٩٩٧"، https://cutt.us/RDnAV
 - عادل نجدى، "هل تمهد الهزيمة الانتخابية للعدالة والتنمية لعودة بين كيران إلي قيادة العدالة والتنمية المغربي"، https://cutt.us/hi1mE
 - "تعديلات القانون الانتخابي"، الجريدة الرسمية عدد ٦٩٨٧، مادة رقم ٨٤، صفحة ٣٤٠٧.
 - "بأربع مستجدات تنظيمية كيف تأتى الانتخابات العامة في المغرب؟"، TRTعربي، ٢٠٢١. https://cutt.us/F**90**oT
 - المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، https://cutt.us/ZRmpK
 - "نتائج انتخابات الغرف المهنية، موقع البوابة الوطنية المغربية". https://cutt.us/JyxbC
 - عبد المجيد أمياى، "عشية الانتخابات كم أنفقت أحزاب المغرب على الدعاية الرقمية"، الاناضول. https://cutt.us/aREIK
 - "بيان وزارة الداخلية المغربية حول نتائج الانتخابات البرلمانية المغربية" ، فرانس ٢٤. https://www.youtube.com/watch?v=IH65G6P_4FY
 - "بلاغ حول النتائج العامة للانتخابات التشريعية والجماعية والجهوية"، موقع وزارة الداخلية المغربية.
 - http://www.elections.ma/communiques/legislatives/communiques.aspx
 - منتصر حمادة ، "قراءة أولية في هزيمة العدالة والتنمية"، الملف الاستراتيجي، shorturl.at/fzQR4 .
 - "تشكيل الحكومة المغربية برئاسة العثماني". https://www.cg.gov.ma/ar/%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84%D8%A9-D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-0
 - عادل نجدى ، "هل تمهد الهزيمة الانتخابية للعدالة والتنمية لعودة بين كيران إلي قيادة العدالة والتنمية المغربي"، https://cutt.us/hi1mE